

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

المُساهمون الكرام،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد أكملنا، بحمد الله، إنجازاً آخر في هذه الفترة من خلال جهودنا المتواصلة لتحقيق نمو الصيرفة الإسلامية في السلطنة. ويسريني، بالنيابة عن مجلس الإدارة في بنك نزوى، أن أقدم لكم نتائج الربع الأول المنتهي بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٧ م، والتي تستند إلى القوائم المالية الفصلية الملحقة وغير المدققة، بعد مراجعة المدقق الخارجي.

لقد كانت بداية السنة مشجعة ومبشرة لقطاع الصيرفة الإسلامية حيث شهد القطاع نموا ملحوظا خلال الفصل الأول من السنة الحالية. وعلاوة على ذلك، فقد تغير نمو قطاع الصيرفة الإسلامية بتقويه على نظرائه في السوق ونعتقد بأن القطاع يحمل بطياته العديد من الفرص والإمكانيات للنمو بالرغم من التحديات التي يمر بها القطاع البنكي. ونظراً لكوننا البنك الإسلامي الأول في السلطنة، فإننا نحمل على عاتقنا مسؤولية مواصلة تعزيز الوعي حول آلية عمل المصارف الإسلامية، وتسهيل وصول الخدمات المصرفية المتواقة مع الشريعة الإسلامية لكافة شرائح المجتمع وذلك من خلال زيادة الاستثمار في التقنية ووسائل الاتصال.

ولقد وصلنا تركيزنا على استمرارية ماحققناه خلال الفترة المنصرمة وذلك من أجل زيادة الربحية من خلال تنفيذ استراتيجية ٢٠٢٠ التي وضعناها للبنك وغيرها من الاستراتيجيات المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى قدرتنا على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية بما يشمل البيئة التنافسية التي نعمل بها. وقد حققنا ذلك بفضل من الله دون التنازل عن إلتزامنا بمواصلة تقديم تجربة عملاء مميزة إضافة إلى إلتزامنا بقيمنا المستمدة من الشريعة الإسلامية.

وقد انصب تركيزنا خلال الفصل المنصرم على زيادة الميزانية العمومية، وتتوسيع مصادر الدخل، وتوسيعة باقة خدماتنا ومنتجاتنا إضافة إلى توسيع قاعدة زبائننا، وعلاوة على ذلك، تعزيز كفاءة القنوات المصرفية الخاصة بالبنك، علماً أن جهودنا في هذا الإطار تأتي تماشياً مع عزمنا وإصرارنا لكتابة فصل آخر في قصة نجاح بنك نزوى.

الأداء المالي

بلغ إجمالي موجودات البنك كما في نهاية مارس ٢٠١٧ (٥٦٢) مليون ريال عماني. خلال الربع الأول، نمت إجمالي محفظة التمويل لتصل إلى (٤٥٣) مليون ريال عماني بينما بلغت محفظة الودائع (٣٩٧) مليون ريال عماني. وقد وفر هذا النمو في محفظة التمويل من قبل الأفراد والشركات الرخمة لمواصلة مسار النمو لدينا، مما يمكننا من تحقيق أهدافنا على المدى الطويل.

كما نمت إجمالي الإيرادات بنسبة ٣٧٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦، في حين ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ٥٪ فقط، الأمر الذي أدى إلى تحقيق صافي أرباح بعد الضرائب بقيمة ٥٩٣ ألف ريال عماني والذي يعتبر نقطة تحول جوهيرية نحو تحقيق خطط البنك الإستراتيجية لتحسين الأداء وإطفاء الخسائر المتراكمة. وبالرغم من أن الفترة الحالية تضم العديد من التحديات المتعلقة بالسيولة، إلا أن الميزانية العمومية للبنك ظلت قوية وذلك نتيجة جودة الأصول ونسبة كفاية

رأس مال قوية.

ص.ب: ١٤٢٣، الخوير

الرمز البريدي: ١٣٣

سلطنة عمان

رقم س.ت: ١٥٢٨٧٨

خططنا المستقبلية

في ظل تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار النفط، فإنه من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد المحلي خلال العام الحالي، إذا أنه من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة ٢٪، ومن المحتمل أن يحقق القطاع البنكي نمواً بنسبة ٨٪ إلى ١٠٪ في عام ٢٠١٧. ومؤخراً كان هناك مجموعة من المبادرات الحكومية والمالية التي ساهمت في دعم الاقتصاد المحلي، مثل برنامج تنفيذ. كما يواجه القطاع الخاص ضغطاً للمشاركة بشكل أكبر في المساهمة في دفع عجلة تنمية نمو الاقتصاد المحلي الأمر الذي سيساهم في زيادة الطلب على السيولة. وبشكل عام، فإن التطلعات لعام ٢٠١٧ ستظل إيجابية، حيث أنه من المتوقع أن تشهد بعض القطاعات نمواً خلال هذا العام مثل قطاع الطيران، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والصحة، والتجارة والنقل.

وفي الجانب الآخر، فإنه من المتوقع أن تستقر أسعار النفط بين ٥٠ و ٥٥ دولار أمريكي لبرميل النفط. حيث دخلت اتفاقية خفض الإنتاج في أوبك حيز التنفيذ لمدة ثلاثة أشهر كاملة، الأمر الذي سيسمح من وجهة نظر البعض في دعم سوق النفط. وانطلاقاً من الاستجابة للأسعار، وتقييد منتجي أوبك والدول غير الأعضاء في منظمة أوبك بتخفيض الإنتاج، والتأثير الحاصل على المخزون النفطي فإن تخفيض الإنتاج ساهم في المحافظة على السوق بالرغم من أن هذا الأمر لم يحدث تغييراً كبيراً في الأسعار. ونتوقع أن تقوم أوبك بتمديد خفض إنتاجها لمدة ستة أشهر أخرى، إلا أنه في نهاية المطاف سيشكل زيادة العرض حاجزاً إضافياً أمام تحسن أسعار النفط.

وبالرغم من التقلبات والاضطرابات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، إلا أن الاقتصاد المحلي، وخصوصاً قطاع الصيرفة سيواصل الاستفادة من المزايا التنافسية ليواصل مسيرته التنموية. وفي الجانب الآخر، تعمل السلطات المحلية لتعزيز النموذج الاقتصادي المحلي وذلك من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة من القوانين المدرورة والمنهجية وذلك لحماية الاقتصاد المحلي، والمحافظة على مستوى نموه، بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من المبادرات الجديدة التي تتواءم مع رؤية الحكومة فيما يتعلق بضبط الأوضاع المالية. وبالنظر إلى توسيع الأنشطة الاقتصادية فيما تلك التي تتعلق بجهود الحكومة الحديثة لتتوسيع مصادر الدخل، فإن هذا الأمر سيسمح إيجاباً في تحقيق استراتيجية البنك المتعلقة بالنمو والتوسيع.

نحن على ثقة تامة بأن البنك ماضٍ نحو تحقيق المزيد من الإنجازات، وذلك من خلال استغلال الفرص المتاحة، ودعم النمو المستدام ومواصلة تعزيز القيمة المضافة للمساهمين.

إن الانخفاض في أسعار النفط له بعض التأثير على نمو أصول البنوك في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه الفترة التي من شأنها التحسين تدريجياً في السنوات القادمة مع جهود التنويع. ومع ذلك، فإن السلطنة في وضع مستقر مالياً مع مستويات عالية من الاحتياطيات الأجنبية التي من شأنها تحقيق التوازن بين التوقعات المالية. في هذا السياق، سوف يستمر تركيزنا على القطاعات المرنة والتي ستواصل زيادة وقيادة مصادر دخلنا عبر قطاعات الأعمال من خلال زيادة قاعدة العملاء لتمكين سياسة قاعدة البيع المزدوج، والاستفادة من العلاقات القائمة وتقديم الحلول لكل المراحل.

شكراً وتقديرنا

وفي الختام، أود، وبالنيابة عن مؤسسي البنك ومجلس إدارته وإدارته التنفيذية وموظفيه، أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم—حفظه الله ورعاه—على رؤيته الثاقبة وقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة الموجهة نحو تقدم السلطنة وقطاع الصيرفة. كما أتقدم بشكرٍ خاصٍ إلى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتي أن أشكر جميع مساهمينا وعملائنا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا ونحن نمضي في رحلتنا للحفاظ على المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك، باعتباره أكبر بنك إسلامي متوازن في السلطنة.

أمجد بن محمد اليوسفدي،
رئيس مجلس الإدارة